A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/1002
26 April 1991
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٨٦ من جدول الاعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

تقرير الامين العام

١ - ناشدت الجمعية العامة ، في قرارها ٤٥/٢٥٧ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الدول الاعضاء ، والمؤسسات المالية الدولية ، والوكالات المتخصصة ، وهيئات وبرامج الامم المتحدة ، الاستجابة بسخاء وعلى وجه السرعة لما تحتاج إليه هايتي في هذه الفترة الحرجة من تاريخها .

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة أيضا الىّ اجراء مشاورات في أسرع وقت ممكن مع حكومة هايتي بشأن التدابير التي يجدر اتخاذها للبدء في تنفيذ برنامج لتقديم المساعدة الطارئة الى هايتي وأن أوافي الجمعية بما تسفر عنه تلك المشاورات من نتيجة .

٣ - وقد عيّنت لذلك السيد بول - مارك هنري رئيسا للبعثة لإعداد هذا البرنامج الطارئ . وقد قام بهذه الصفة بأول زيارة لهايتي في الفترة من ٢١ الى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وقد أكدت هذه الزيارة أن الرئيس الجديد يريد النهوض برفاه الفئات الاجتماعية الاكثر حرمانا في البلد ، أي السكان الريفيين ، الذين لا يزالون يشكلون أغلبية ساحقة رغم الهجرة الى بضع تجمعات حضرية والى البلدان الاجنبية . وقد تمت الزيارة الثانية والرئيسية للبعثة في شهر آذار/مارس ١٩٩١ ، وكانت الحكومة الجديدة قد تولت مهامها منذ بضع أسابيع وتولى الوزراء مهام جديدة بالنسبة إليهم .

٤ - وقد عينت حكومة هايتي السيد بيرموجين دوران مسؤولا عن الاتصال ، تحت اشراف رئاسة الجمهورية ووزير التخطيط ، وقد اشترك في جميع المقابلات واجتماعات العمل التي نظمتها رئاسة الجمهورية والسيدة كارول لونغ الممثلة المقيمة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي .

٥ - وقد جرت هذه المشاورات ، من الجانب الهايتي ، مع وزراء مختلف الوزارات المعنية ، ومع خبراء ومسؤولين عن البرامج المختلفة الجاري تنفيذها والتي ما زالت في مرحلة الإعداد تحت رعاية منظومة الامم المتحدة ، وكذلك مع الممثلين المسؤولين عن البرامج الثنائية الجاري تنفيذها والتي ما زالت في مرحلة الإعداد في هايتي .

٦ - ومنذ بداية هذه المشاورات ، قدم ممثل حكومة هايتي الى رئيس البعثة وثيقة أولية تحتوي على قائمة بالمشاريع التي يمكن إدراجها في اطار شامل للاجراءات الطارئة التي تتطلب تمويلا دوليا بدون القطع برأي بشأن وكالات التنفيذ . وتهدف قائمة المشاريع هذه ، التي تعتبر مؤقتة ومفتوحة بمعنى أن مشاريع جديدة يمكن أن تضاف إليها وأن يتم تعديل مشاريع أخرى في أعقاب المشاورات التقنية اللاحقة ، الى بلورة المفاهيم الاساسية وكذلك الاجراءات التنفيذية المقترحة التي ستشكل أساس البرنامج الطارئ .

٧ - وينبغي أن يؤخذ مفهوم حالات الطوارئ ذاته على أنه يعمل على الوفاء السريع بالاحتياجات الاساسية مثل تلك التي أعربت عنها الكيانات المحلية المعنية .

٨ - وينبغي في الواقع ، وفقا للتوجيهات الاساسية للسياسة الإنمائية التي حددها الرئيس في برنامجه عند توليه مهام منصبه ، تنفيذ سياسة اللامركزية (التي تنطوي على شيء من عدم التركيز الإداري) ، التي ستعبئ المؤسسات والتجمعات المحلية بمحض إرادتها من أجل التنمية ، وستستخدم الى أقصى حد ممكن احتياطيات الايدي العاملة المتوفرة في خدمة مجالس الوحدات المحلية التي ستكون مسؤولة ، في نهاية المطاف ، عن الإدارة المالية والتنفيذية للمشاريع المشار إليها .

٩ - وعلاوة على هذه القائمة ، فإن الوثائق الاولية التي قدمت تلخص ما يمكن أن يمثل هيكلا لرقابة خفيفة وفعّالة من أجل احترام المسؤوليات التي يتم الاضطلاع بها على الصعيد المحلي .

١٠ - ويُستخلص من الدراسة الاولية لهذه الوثيقة الاولى ، التي أجريت بمساعدة الخبراء المختصين المشاركين في وضع المشاريع المختلفة للبرنامج القائم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، أن الخصائص الرئيسية للبرنامج المقترح هي على ما يبدو كما يلي :

(أ) انه برنامج لحالات الطوارئ يتعين أن يتم تنفيذه تقنيا بأسرع ما يمكن ويجب أن يندرج جدوله الزمني في اطار الفترة الانتقالية التي حددتها الحكومة لإعداد الميزانية الجديدة للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ وإقرارها . وفي الواقع ، ومع الاخذ في الاعتبار الدراسة المقررة للبرنامج الاقتصادي والمالي العام لحكومة هايتي والذي يتعين تقديمه الى الدورة المقبلة للفريق الاستشاري الذي شكله البنك الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، فإنه يجدر البدء في تنفيذ هذا البرنامج الطارئ فور إقرار الجمعية العامة له ، أي ابتداء من شهر أيار/مايو .

(ب) لا ينبغي أن يؤدي هذا البرنامج الطارئ الى تحمل الحكومة لمصروفات متواترة أو أن يعوق التسيير المعتاد للإدارة في علاقاتها مع السكان وفي جهودها الحالية الرامية الى إعادة هيكلة الاقتصاد . ويتعين أن يكون للمشاريع المقترحة تأثير ظاهر في ميادينها الخاصة وأن تسهل ، في الاجلين القصير والمتوسط ، تنفيذ البرامج العادية للحكومة التي تم إقرارها بالفعل في الإطار الثنائي والمتعدد الاطراف .

(ج) يتعلق البرنامج المقترح أساسا ، في ضوء هذه المعايير والمشاريع المقترحة ، بثلاثة مجالات : الاول هو مجال الاتصالات ولاسيما الطرق ذات الاهمية المحلية والتي تتيح كسر عزلة بعض المناطق وذلك قبل موسم الامطار المقبل . والثاني هو مجال الإمداد بالمياه ، في شكل تحسين وصون وايجاد موارد جديدة . والثالث هو مجال التعليم ، في شكل إصلاح المباني المدرسية القائمة والإنشاءات الجديدة . واجمالا ، هناك حاجة الى ٧٠٠ كيلومتر من الطرق ، وإمداد ٦٠ جهة بالمياه واصلاح عدد غير محدد من المباني المدرسية والمباني المهنية . ويبلغ متوسط مدة تنفيذ المشاريع ثلاثة أشهر ومتوسط التكلفة ٠٠٠ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا . ومن المتوقع أن يتم بذلك ايجاد ثلاثة ملايين فرصة عمل رجل/يوم في إطار تنفيذ البرنامج .

١١ - ويفترض هذا البرنامج المتواضع نسبيا على صعيد التمويل العالمي أن تشرع الحكومة في التكييف الوظيفي للدوائر التقنية والإدارية . ويتعين أن تقوم بنفسها بتنفيذ سياسة متوسطة وطويلة الاجل لإعادة تنظيم مجمل الوزارات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك وزارة التعليم ، التي يجري الإعداد لإصلاحها .

١٢ - وفي الحالة الراهنة ، سيتيح البرنامج تقديم الدليل الواقعي للسكان على أن الحكومة مثلها مثل المجتمع الدولي ، ابتداء بالامم المتحدة ، تعمل بتصميم على

إضفاء الصبغة الديمقراطية على عملية التنمية ، التي تتمثل الغاية منها رفع مستوى معيشة الشعب بفضل مشاركته الكاملة في اتخاذ القرارات التي تعنيه .

١٣ - وينبغي إذن ، طبقا لروح قرار الجمعية العامة السابق ذكره ، تقديم مساعدة تقنية واقتصادية الى هايتي لمساعدتها على التغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة .

١٤ - ولا يسعني من جانبي سوى تأكيد ما تم الإعراب عنه من تشخيص للحالة بواسطة المؤسسات المعنية جميعها وكذلك بواسطة البلدان التي تسهم اسهاما هاما في برامج تنمية هايتي ، وهذا يعني أن الحالة ليست ملحة فحسب وانما تبدو بسبيلها الى التفاقم من جراء عوامل اقتصادية واجتماعية ليس بوسع هايتي السيطرة عليها أو التغلب عليها بوسائلها الخاصة .

١٥ - وفي القطاع الريفي كما في القطاع الحضري ، وصل البلد الى عتبة حرجة . وتبرهن بعض الامثلة الملموسة على تدهور اقتصاد هايتي حيث لم يكف الناتج القومي الاجمالي للفرد عن التدهور منذ عام ١٩٨٠ ، كما يعاني ثلاثة أرباع الاطفال من سوء التغذية .

١٦ - وقد لاحظت البعثة بشكل خاص في أثناء وجودها في هايتي ، أن الطريق الوطني الرئيسي ذاته به أجزاء صالحة بالكاد للسير ، شمال وجنوب مدينة غونايف . كما لاحظت أيضا وجود تسرب للمياه في أجزاء عديدة من مدينة بورت - أو - برانس ، وهو تسرب يرى البعض أنه موجود منذ عدة أشهر كما أنه موجود في حالة بعينها منذ عامين . وإن كان انخفاض ضغط المياه يحرم قطاعات كاملة من السكان من المياه الجارية . مثال ذلك أن المستشفى الجامعي في بورت - أو - برانس وهو المستشفى الوحيد العام الذي ما زال موجودا في هذه المدينة التي يربو عدد سكانها على ١,٥ مليون نسمة بعد احتراق مستشفى كبير آخر مؤخرا ، لا توجد به أية مياه جارية . ويتم الاضطلاع حاليا بأشغال عامة تتعلق بالمرافق الصحية في أحد أحياء المدينة ، ولكنها لن تكفي لتحسين الظروف المخيفة السائدة في الاحياء الفقيرة .

١٧ - وفضلا عن ذلك تبينت البعثة في أثناء زيارتها لجاكميل في الجزء الجنوبي من هايتي الآثار المترتبة على عدم وجود الكهرباء : فقد كانت المدينة تعاني منذ يومين من انقطاع التيار الكهربائي ، لافتقار محطة الكهرباء الى الوقود . ولم يتسن

للمسؤولين المحليين معالجة الامر ، فقد كانت خزائن المدينة خلوا من النقود عند اضطلاعهم بمهام مناصبهم . وكانت هذه هي المرة الاولى التي تعاني فيها هذه المدينة من مثل هذه الحالة ، وهي أول مدينة في البلد تحصل على التيار الكهربائي منذ عشر سنوات ، وسادت حالة مماثلة تقريبا في بورت - أو - برانس وفي الكاب الهايتي ، إذ تحصل المدينة على التيار الكهربائي لبضع ساعات يوميا فقط ، ومن الجدير بالذكر أن شراء مولد كهربائي يعد أمرا باهظ التكاليف بالنسبة للغالبية العظمى من السكان والشركات ، وهو وحده الذي من شأنه أن يسمح باستمرار الحياة اليومية الطبيعية .

١٨ - وفي مجال التعليم لاحظت البعثة نقص عدد المدارس والقدم المتناهي للمباني الموجوده بالفعل . إن نصف الاطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالدراسة لا يذهبون الى المدرسة ، كما أن عددا كبيرا من الذين تمكنوا من الالتحاق بالمدارس لا يكملون دراستهم الابتدائية .

١٩ - وفيما يتعلق بالزراعة ، لا توجد لدى هايتي البذور اللازمة للموسم القادم لان الحبوب قد أكلت . ويفتقر المزارعون في كثير من الاحيان الى أكثر الالات الضرورية (مثل الفؤوس والمعاول) . ولم يعد بوسعهم اطعام ماشيتهم كما أن الامراض المتوطنة مثل السعار ومرض السواد في سبيلها الى الانتشار .

٢٠ - والامثلة في الواقع كثيرة . وقد لاحظ وزير الخطة بحق أن هايتي وان لم تواجه حروب ولم تتعرض لاعاصير مثل البلدان المجاورة ، فإنها قد واجهت كوارث مماثلة ، فهي تفتقر الى الخدمات العامة الاساسية وعليها أن تواجه اعادة بناء مجتمع بأسره . ان هايتي لا تطلب في الوقت الحالي بلايين الدولارات ، وانما بعض عشرات من ملايين الدولارات من شأنها أن تسمح لها بالاضطلاع بعدد من الانشطة والى أن تؤدي المساعي التقليدية التي تجرى مع المانحين الثنائيين والمتعددي الاطراف الى اعطاء زخم جديد لاقتصاد البلد .

٢١ - ولذلك فإنه يتعين اتخاذ تدابير عاجلة في اطار التضامن الدولي لتحويل الاتجاهات الملاحظة الآن والتي تسهم في الافقار السريع لغالبية السكان ، وصمام الامان الوحيد بالنسبة لهم في الوقت الحالي ، ظاهريا على الاقل ، هو الهجرة من الريف الى العاصمة وهجرة الجزء النشط والعامل من سكان البلد الى الخارج . ان النداء الذي قد توجهه الجمعية العامة ، ينبغي ألا يستهدف فقط الدول الاعضاء التي تضطلع بدور نشط في المساعدة التقنية والمالية المقدمة الى هايتي ، وانما يستهدف أيضا الحكومات الاخرى

والهيئات العامة والخاصة الحكومية وغير الحكومية التي قد تتسنى لها المشاركة مباشرة ، عن طريق تقديم مساهمة مالية أو تقنية في تنفيذ المشاريع المقررة .

٣٢ - إن السلطات الحكومية التي تضطلع الآن بإعداد خطة متوسطة الأجل لمدة خمس سنوات تنوي مواصلة اعداد هذا البرنامج الذي يشمل جميع مجالات اختصاص مختلف الادارات الوزارية . ومن المقرر أن تقدم في باريس في شهر حزيران/يونيه ، في اثناء الاجتماع القادم للفريق الاستشاري ، والذي نظمه البنك الدولي ، مقترحات شاملة ، تقررت عقب مشاورات مع المنظمات الدولية والحكومات التي أعربت عن رغبتها في مساعدة حكومة هايتي في العمل الذي سوف تضطلع به لإعادة البناء والتعمير . وغني عن القول إن البدء في البرنامج الطارئ المزمع لا يجب أن يؤدي بأي حال من الاحوال الى اعادة النظر في الجدول الزمني المقرر . ونذكر هنا بأنه يهدف الى تقديم الدليل الملموس للمجتمعات المحلية ، على ما تنتويه الحكومة من عدم تأخير البدء السريع في الانشطة المحددة التي تدخل بالطبع في اطار برامج العمل المتوسطة الاجل والطويلة الاجل التي تهدف الى اشباع الاحتياجات الملحة للسكان .

٣٣ - إن الامم المتحدة ، يجب عليها ، بعد أن قدمت للشعب الهايتي المساعدة الانتخابية التي طلبها ، أن تلبي نداءه وتعاونه في المجال الاقتصادي والاجتماعي على مواصلة العمل على اضفاء الطابع الديمقراطي على البلد وهو العمل الذي بدأه بنجاح عندما أجرى في هدوء انتخابات حرة ونزيهة .

- - - - -